

التهيئة الإقليمية وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر

Regional development and the problem of geographical development disparity in Algeria

د. بشرول فيصل	د. رملوي عبد القادر*	د. بن نعمان محمد
جامعة معسكر – الجزائر	جامعة معسكر – الجزائر	جامعة معسكر – الجزائر
fay_bec@yahoo.fr	aeqramlaoui09@yahoo.com	benmoha22@hotmail.fr
Received:25/10/2018	Accepted:28/11/2018	Published: 31/12/2018

ملخص:

يعتبر التباين التنموي ظاهرة سلبية تمس الكثير من الدول خاصة النامية منها، حيث يجعل مؤشرات التنمية في مناطق أفضل من أخرى في نفس الدولة، تتعدد أسباب هذا التباين منها ما هو تاريخي يرتبط بنشأة الدولة وتطورها ومنها ما هو اقتصادي أو اجتماعي وقد برزت العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة. تعاني الجزائر من هذا المشكل منذ الاستقلال وهو مرتبط أساسا بالتنظيم العنصري الذي اتبعه الاستعمار بتفضيله للمناطق التي يتواجد فيها المعمرون الأوروبيون وإهماله لباقي المناطق خاصة الجنوبية منها، لذلك بذت الجزائر جهودا عدة منذ الاستقلال لتخفيف حدة التباين التنموي خاصة المتعلقة بالتهيئة الإقليمية وكذا تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل تنمية لاقت بعض هذه الجهود نجاحا في حين واجهت الكثير منها صعوبات وعراقيل جعلتها غير فعالة.

الكلمات المفتاحية: التباين التنموي، التوازن الجغرافي للتنمية، التهيئة الإقليمية

تصنيف P25:JEL

*المؤلف المرسل: د. رملوي عبد القادر ، الإيميل: aekramlaoui09@yahoo.com

Abstract:

Developmental disparity is a negative phenomenon affecting many countries, especially developing countries, where the development indicators in areas better than others in the same country, the reasons for this variance vary, there are historical reasons related to the emergence of the state and its development and also there are economic or social reasons, and there are many theories explaining this phenomenon. Algeria has been suffering from this problem since independence and is linked mainly to the racial organization followed by colonialism by favoring the areas where the European settlers are located and neglecting the rest of the regions especially the southern, Therefore, Algeria has exerted great efforts since independence to alleviate development disparities, especially with regard to regional planning, as well as encouraging investment in less developed regions. Some of these efforts have been successful, while many have faced difficulties and obstacles that have rendered them ineffective.

Keywords: *Developmental disparity, geographical balance of development, regional planning*

Jel Classification Codes:P25**1. مقدمة:**

من بين أبرز المشاكل التي يتم طرحها في إطار الجهود التنموية هو مشكل التباين الجغرافي للتنمية، فتحقيق تنمية غير متوازنة جغرافيا يجعلها تنمية مشوهة، لأنها تسمح بتحسين حياة فئة من المجتمع دون أخرى.

تتعدد النظريات المفسرة للتباين التنموي، حيث يحدث هذا التباين كنتيجة لمزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية، كما تتعدد الحلول المقترحة للتعامل مع هذا المشكل خاصة ما يعرف بالتهيئة الإقليمية التي تسمح بخلق نوع من التوازن التنموي بين الأقاليم. بالنسبة للجزائر فإنها تعاني من هذا المشكل منذ الاستقلال والسبب الرئيسي في ذلك عامل تاريخي، وهو طريقة التنظيم التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي التي جعلت التنمية مركزة في مناطق تواجد الأوربيين على حساب باقي المناطق خاصة الجنوبية منها، وقد ساهمت عوامل أخرى في تعميق هذا المشكل كالتزوح الريفي مثلا. شكل هذا التباين تحد بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال لذلك فقد نال حيزا واسعا في مختلف

السياسات الحكومية منذ الاستقلال وحتى الآن، حيث اتخذت إجراءات عدة في سبيل الحد من هذا المشكل أو حتى التخفيف من حدته.
بناء على ذلك يتبادر السؤال الآتي:

ماهي الجهود التي بذلتها الجزائر للحد من التباين التنموي منذ الاستقلال؟

يهدف البحث لإلقاء الضوء على ظاهرة التباين التنموي الجغرافي في الجزائر وكذا الحلول المقترحة لمعالجتها في إطار أسلوب التهيئة الإقليمية وللإجابة على إشكالية البحث سيتم معالجة الموضوع وفق النقاط الآتية:

- مفهوم التباين التنموي
- أسباب التباين التنموي الجغرافي ونتائجه
- التهيئة الإقليمية كأداة لمعالجة التباين التنموي الجغرافي
- التباين التنموي في الجزائر
- آليات معالجة التباين التنموي

2. مفهوم التباين التنموي:

يقصد بالتباين التنموي أو التفاوت التنموي بين المناطق، وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحية الجغرافية (محمد بلقاسم حسن بهلول،، 1990، صفحة 334) ، ويستدل على ذلك من خلال قياس التباين بين المناطق في عدة عوامل كمستوى المعيشة، عدد السكان وكثافتهم، مستويات البطالة والقدرة على خلق مناصب شغل، وبشكل عام في مدى توفر مقومات التنمية.

ويمكن النظر إلى التباين التنموي من عدة زوايا: (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 249)

- التباين بين أقاليم الدولة.
- التباين داخل الإقليم الواحد.
- التباين بين الحضر والريف.
- التباين الريفي.
- التباين الحضري.

وغالبا ما يتم تناول المشكل من زاوية التباين بين الريف والحضر أو المدينة سواء على مستوى الإقليم الواحد أو على مستوى أقاليم الدولة.

يختلف تحليل التباين التنموي بين المناطق في الدول المتقدمة عما هو في الدول المتخلفة وإن تشابه من حيث المفهوم والآليات العامة التي ينتج عنها، ففي حين تطرح إشكالية تنمية الأسواق المالية في الريف وتوفير خدمات مالية ملائمة على مستوى الأرياف بالنسبة للدول المتقدمة، لازال الحديث عن توفير بعض أبسط المرافق الأساسية بالنسبة للدول المتخلفة، وبذلك فإن المشكل أعمق في الدول المتخلفة عما هو في الدول المتقدمة بل ويعد التفاوت الحاد بين مناطق الدولة الواحدة أحد سمات التخلف.

2. أسباب التباين التنموي الجغرافي ونتائجه

هناك عدة عوامل تؤدي إلى وجود تنمية غير متوازنة جغرافية منها ما هو تاريخي ومنها ما يرجع لظروف طبيعية، وغيرها من العوامل. يؤدي هذا الشكل من التنمية إلى نتائج سلبية يصعب حلها كلما تفاقمت.

1-2- أسباب التباين التنموي الجغرافي:

يفسر التباين أو التفاوت بين الريف والحضر بعدة عوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو التاريخي كما فسرت بعض النظريات ذلك.

يلعب حجم السكان دورا كبيرا إذ غالبا ما يتأثر مستوى النمو في منطقة ما بحجم السكان فيها، فتَوَاجَد عدد كبير من السكان في منطقة ما يجعلها في محور اهتمام الدولة، كما يجعلها تشكل سوقا أكبر وعامل جذب لمختلف العوامل المساعدة على التنمية، وتلعب المظاهر التضاريسية دورا مهما في جذب أو هجرة السكان في المناطق الريفية ولقد وجد بأن هناك علاقة طردية حيث كلما كانت الأرض سهلية كلما زاد تركيز السكان فيها إذ تحتوي السهول على خصائص اقتصادية تجعلها صالحة للزراعة (محمد جاسم شعبان العاني، 2007، صفحة 125). إضافة إلى المناخ وطبيعة التربة ووفرة المياه كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على استيطان الإنسان في الأرياف، بالتالي فإن وجود منطقة لا تتمتع بعوامل جذب طبيعية سيقلل من عدد السكان فيها فغالبا ما تكون مهمشة. وتاريخيا فإن الدول التي شهدت نزاعات أو عدم استقرار فإن مناطق التركيز السكاني بها ستتأثر حتما، إذ تسبب هذه النزاعات هجرات من مناطق لأخرى حيث يصبح أمن المنطقة واستقرارها هو المعيار الوحيد لاختيار منطقة للاستيطان.

كما أن الدول التي تضم عدة توجهات إيديولوجية بحيث تقسم بشكل نظري إلى مناطق كل منطقة تتبنى إيديولوجية، فإن ذلك قد يطرح مشكل تفاوت تنموي بين مناطقها في إطار انحياز المسؤولين لمنطقة دون غيرها خدمة لتوجه معين، وتعد لبنان والتي تضم عدة أديان وعدة طوائف من كل دين مثالا على ذلك، فالمشكل بها مطروح بغض النظر عن وجوده فعلا أم لا.

وتعاني الدول التي شهدت فترة استعمارية أكثر من غيرها من مشكل التباين التنموي بين المناطق، حيث تسعى الدولة المستعمرة إلى الاستيلاء على مناطق ذات أهمية اقتصادية تتمتع بموقع جيد أو تضم أراضي خصبة؛ وتقوم بذلك بتوطين سكان من مواطنها وبذل جهود لتنميتها بإقامة مرافق ضرورية واستثمارات واستغلالها بعد طرد سكانها الأصليين، وغالبا ما يلجأ السكان الذين طردوا إلى مناطق محيطية ريفية يصعب فيها حتى ممارسة الزراعة ويتم تهيمشها وهو ما يشكل بمرور الوقت مناطق ريفية في شكل قرى تفتقر لأدنى شروط الحياة الضرورية.

فكلما حظيت المنطقة بنصيب أكبر من الهياكل القاعدية كلما كانت جاذبة للعوامل الضرورية للتنمية على حساب مناطق أخرى لم يكن لها نصيب وافر من الاهتمام.

ويرجع البعض التباين التنموي إلى استقلالية تطور الأقاليم في الدولة الواحدة (Philippe Aydalot, 1984, p. 109) فكل منطقة وكل مجتمع يتبع مراحل تطور مستقلة عن غيره من المناطق، هذه الفكرة مستقاة من نظرية مراحل النمو لـ "روستو" حيث يرى أن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل هي : (سماعيل شعباني، 1997، صفحة 97) المجتمع التقليدي، التهيؤ للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال وأخيرا الاستهلاك الواسع، بالتالي فإن التخلف الذي يعاني منه إقليم ما في الدولة هو تخلف مرحلي مرتبط بدورة حتمية .

كما تناولت بعض النظريات التباين التنموي بين المناطق محاولة تفسيره ومنها:

2-1-1- نظرية أقطاب النمو:

ساهم في هذه النظرية عدة باحثين أبرزهم (Gunnar MYRDAL)، (Jacques BOUDEVILLE) (Albert HIRSCHMAN)، وقد قدموا في إطار النظرية تفسيراً لاختلال التوازن التنموي بين المناطق. يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي الفرنسي (François PERROUX) فهو أول من استخدم مفهوم أقطاب النمو من خلال مقاله الشهير (Note Sur La Notion De Pole De Croissance) سنة 1955، ومنطلق هذا المفهوم أن التنمية تحصل في مناطق محددة سميت أقطاب، حيث يحصل فيها

استقطاب فتركز فيها التنمية بشكل كبير على حساب مناطق أخرى مجاورة، ما يخلق حالة من التباين بين المناطق المركزية التي حصل فيها استقطاب وما جاورها من المناطق .
 وفق François PERROUX فإن القطب هو مشروع صناعي سماه صناعة قيادية تجتذب صناعات أخرى مرتبطة تؤدي إلى تنمية في المنطقة التي تتواجد بها الصناعة، ولكنه لم يتناول الموضوع من زاوية المكان أو الحيز الجغرافي، وهو ما تطرق إليه من تلاه من الباحثين حيث اعتبروا أن القطب هو منطقة جغرافية.

2-1-1-1- تفسير (Gunnar MYRDAL) سنة 1957م :

أكد ميردل أن التنمية تظهر في نقاط محددة سماها بالمدن، يحدث فيها تركب تنموي نتيجة ما أسماه التراكم السببي أو السببية التراكمية (Causalité cumulative)، " حيث يفترض أن الأماكن والمراكز التي فيها مستوى معين من عناصر التنمية (المراكز الحضرية) ستتكتف فيها التنمية أكثر بمرور الزمن فيحصل تأثير جذب على المناطق الأخرى والتي سماها الهوامش (الأرياف)، حيث تحدث هجرة منتقاة للأيدي العاملة وحركة رؤوس الأموال وحركة التجارة (البضائع)، وهي الآلية التي ينتج عنها التباين في مستويات التنمية بين المناطق " (نائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 240) وقد وضع ميردال ما سماه التراكم السببي في المخطط الآتي :

2-1-1-2- تفسير (Albert HIRSCHMAN) سنة 1958م:

جاءت إضافة هرشمان سنة 1958 م حيث بين أن المناطق التي تظهر فيها التنمية هي المناطق التي تتمتع ببعض الميزات الاقتصادية كوجود موارد طبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج بها، يؤدي ذلك إلى حدوث هجرة منتقاة إليها من مناطق أخرى مجاورة ما يؤدي إلى تركيز التنمية في المناطق ذات الميزات الاقتصادية على حساب المناطق المجاورة وهو ما سماه هرشمان بالاستقطاب (Polarisation) بالتالي نشوء ظاهرة المدينة القطب، ومع مرور الوقت يولد ذلك عدة سلبيات كارتفاع أسعار الأرض وعوامل الإنتاج والتلوث والازدحام نتيجة تكتل الأنشطة الاقتصادية، وقد أكد هرشمان أن كل تلك المشاكل تشكل بمرور الوقت قوى عكسية سماها أثر التدفق المندفع للأطراف (Effet de contagion)؛ حيث يحدث انتقال عكسي باتجاه المناطق الهامشية للعوامل التي سبق استقطابها إلى المركز وهو ما يؤثر على التفاوت بين المناطق إيجابا، كما قد تتدخل الدولة في إطار سياساتها لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق توجيه الإستثمار إلى مناطق هامشية باستخدام عدة آليات (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، الصفحات 224-225).

بالتالي فوفق مفهوم أقطاب النمو يمكن التغلب على التباين التنموي الذي يحصل بين المناطق بشكل حتى انطلاقا من فهم العوامل التي أدت إلى حدوث الاستقطاب والعمل على الحد منها.

2-1-1-2- نظرية التحيز الحضري:

صاحب هذه النظرية هو البريطاني Michael LIPTON، والذي فسر التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، حيث يرى أن هناك تحيزا باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، والسبب في ذلك هي مصالح النخب وصناع القرار سواء أكانوا سياسيين أو رجال أعمال والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد خصوصا الحكومية منها، (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 169) حيث يتركز معظمهم في المدن وهم يدفعون باتجاه تركيز النخب ورأس المال في المدن على حساب مناطق أخرى، ويمكن القول أنهم يقفون حائلا حتى أمام الآثار الانتشارية الموجبة التي سبق وأن تحدث عنها ميردال والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين، حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتركزة في المدن. بالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة وهو عبارة عن تخل نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 169).

2-2- نتائج التباين التنموي:

إن ظاهرة التباين التنموي بين المناطق تخلق عدة مشاكل، وتعد هجرة السكان بين المناطق المشكل الرئيس الذي بدوره يُخلف مشاكل أخرى متعددة، حيث أن هجرة السكان نحو المدن تسبب ضغطا عليها وتفاقم مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية كمشكل البطالة، توفير السكن وغيرها، إضافة إلى المشاكل البيئية كالتلوث.

يتشكل مجموع المهاجرين من عدة أصناف فمنهم ذوي الشهادات المتعلمون أو أصحاب الخبرات أو فلاحين (محمد بلقاسم حسن بهلول،، 1990، صفحة 345) أو أصحاب رؤوس أموال، والذين يتجهون نحو المدن بحثا عن فرص أفضل وهو ما يعد خسارة في رأس المال البشري والمادي بالنسبة للمناطق التي هاجروا منها، واختلال في التوازن القطاعي بنمو قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي يعد النشاط المهيمن في الأرياف ما يعمق مشكل التباين التنموي أكثر، كما أن هذه الهجرة المتزايدة تنعش أكثر القطاع غير الرسمي في المدن نتيجة تزايد الطلب على العمل، وتشير عدة دراسات أن القوة العاملة في الحضر التي تنخرط في أنشطة القطاع الغير رسمي آخذة في التزايد في معظم الدول حيث تتراوح بين 30 و70% " (ميشيل ب. تودارو، 2006، صفحة 351) ورغم إيجابيات هذا القطاع إلا أن سلبياته كثيرة أقلها تشجيع هجرة السكان

إضافة إلى ذلك فإن زيادة عدد السكان يفاقم أزمة السكن والتي غالبا ما تعاني منها المدن بشكل أكبر، كما يخلق المزيد من البناءات الفوضوية ومزيدا من المشاكل المترتبة عنها، لعل أبرزها مشاكل بيئية كالتلوث الذي يسببه البناء الفوضوي والعشوائي.

تعد المشاكل السابقة الذكر أبرز ما ينتج عن ظاهرة التباين التنموي بين المناطق، وهي بدورها تسبب مشاكل أخرى وهكذا، وبذلك فإن عدم التدخل لحل هذا المشكل وإهماله يفاقم الأوضاع و يجعل معالجتها أمرا بالغ الصعوبة، وهو ما تشهده عدة دول رغم أن مؤشرات التنمية الكلية جد إيجابية، ففي تونس مثلا طرح كثيرا موضوع التوازن التنموي إذ تتمتع الولايات الشمالية السياحية بمستوى تنموي جد مرتفع وجهود التنمية مركزة عليها، بينما الولايات الجنوبية تزرح في فقر مدقع على الرغم من أن مؤشرات التنمية الكلية المعلنة كانت جد إيجابية، بل وكانت تونس نموذجا تنمويا، ولكن هذه الوضعية تفاقمت وخلفت عدة مشاكل، ويعد هذا التباين التنموي أحد الأسباب التي أدت إلى الأحداث التي شهدتها تونس سنة 2011 .

3- التهيئة الإقليمية كأداة لمعالجة التباين التنموي الجغرافي

تشكل التهيئة الإقليمية أحد أبرز الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي بما يتيح من إمكانية معرفة خصائص كل منطقة على حدى وتخطيط تنميتها بناء على حاجاتها وبمساهمة سكانها، وتعد التنمية الريفية المتكاملة أحد أبرز أساليب التهيئة الإقليمية كونها تتعلق بمعالجة مشكل التفاوت بين الريف والحضر.

3-1- مفهوم التهيئة الإقليمية

التهيئة لغويا مشتقة من هيئٌ وتعني حضر وجهاز، دبر، وضع، رسم. وهي توجي بالإعداد والتخطيط. تستخدم عدة مصطلحات مماثلة لمصطلح "التهيئة الإقليمية" منها "التهيئة المجالية (Aménagement du l'espace)، تنظيم المجال (Organisation de l'espace)، وتستخدم معظم المراجع باللغة العربية مصطلح "التخطيط الإقليمي" وهو المصطلح المستعمل بالنسبة للغة الإنجليزية (Regional planning)، وفي الجزائر يُستخدم مصطلح "التهيئة الإقليمية" نقلا عن المصطلح الفرنسي (Aménagement du territoire).

اختلف تعريف التهيئة الإقليمية باختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم كونه على علاقة وطيبة بعدة علوم خاصة الجغرافيا ومن بين التعاريف المقدمة ما يلي:

- تعريف (GILLEI) " هي قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات المنو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك " (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 69)

- تعريف (LOGAN) : " هي أسلوب تخطيط تنموي، ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتفعيل دورهم في عملية التنمية، وتعزيز اعتمادهم على الذات، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة " (نائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 101)

وبشكل عام يمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها " دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض تتميز بميزات خاصة، وتواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستثمارها في النهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة " (صبري فارس الهيتي، 2009، صفحة 22)

ظهرت الهيئة الإقليمية سنة 1930م في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتردية، بعد الأزمة العالمية في سنة 1929م حيث شهدت تلك الفترة استفحال هذا المشكل خاصة بين المناطق الريفية والحضرية، بعد ثورة صناعية حولت دولا كثيرة من اقتصاد ذو طابع زراعي إلى اقتصاد ذو طابع صناعي، وقد انعكس هذا التباين أساسا في معدلات البطالة في كل منطقة والتي كانت مرتفعة جدا في الأرياف، وهو ما كون مشكلا حقيقيا أمام حكومات الدول، وفي ظل النظرية الكينزية التي سادت في تلك الفترة والتي نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد ظهرت الهيئة الإقليمية كتدخل من طرف الدولة للحد من التباين بين مختلف المناطق وتحقيق الاستقرار المطلوب وقد اتخذت معظم الدول الصناعية خطوات في سبيل ذلك معظمها لم تُبنى على أسس علمية.

ولعل أول خطوة عملية قائمة على أسس علمية مدروسة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933م حيث أنشأت سلطة وادي تنسي "Tennessee valley authority" من أجل بدء عملية تنموية كبيرة في منطقة تنسي تقوم على أساس استغلال مياه نهر تنسي (Nicole de Montricher., 1995, p. 3).

3-2- أنواع الهيئة الإقليمية:

يمكن التمييز بين نوعين من الهيئة الإقليمية هما:

3-2-1- الهيئة الإقليمية بين الأقاليم:

يُتخذ هذا النوع من التعامل مع مشاكل التفاوت بين أقاليم البلاد وهو يدرس المشاكل والقضايا الإقليمية الآتية: (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 74)

- الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها لتحقيق المساواة والتوازن الإقليمي.
- حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة والآثار الناجمة عن ذلك.
- مشكلات الفقر والبطالة وسبل مكافحتها والتغلب عليها.
- توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

3-2-2- الهيئة الإقليمية داخل الإقليم الواحد:

الهدف الأساسي من هذا النوع هو الربط المخطط بين الموارد المتاحة على مستوى الإقليم الواحد والانتفاع بها من أجل تحقيق توازن بين مختلف أجزائه، وتشكل الخطة الإقليمية داخل الإقليم حسب طبيعة المشاكل السائدة في الإقليم من أجل إيجاد حلول ناجعة لها.

3-3- أساليب التهيئة الإقليمية:

تتعدد أساليب التهيئة الإقليمية وتختلف باختلاف الدول والمناطق ضمن هذه الدول وكذا الفترات الزمنية وهي لا تتعارض؛ وإنما تستخدم وفق الحاجة ويستخدم أحيانا أكثر من أسلوب في نفس الوقت، وهي تشترك كلها في نفس الهدف، وهذه الأساليب منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، وكل نوع من أنواع التهيئة الإقليمية سواء بين الأقاليم أو داخل الإقليم، يناسبه أساليب محددة من ضمنها وأبرز هذه الأساليب نجد: (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، الصفحات 115-117)

3-3-1- التخطيط الإقليمي لاستخدام الأرض:

يقوم على أساس اعتماد خطة وطنية لاستخدامات الأرض في المدن والقرى حيث يتم تقسيم الأرض إلى مناطق تعطى كل منطقة وظيفة معينة وذلك لتنظيم استغلالها استغلالا يخدم العملية التنموية ويسمى هذا التخطيط أحيانا بالتخطيط الحضري إذا كان يهدف إلى تنظيم المناطق الحضرية.

3-3-2- تخطيط الموارد الطبيعية:

يهتم هذا الأسلوب بتخطيط الموارد الطبيعية كالمياه والتربة والغابات ودراسة أساليب الاستغلال الأمثل لها في التنمية، واشتهر هذا الأسلوب باستخدامه في الولايات المتحدة في تخطيط استخدام نهر تنسي في منطقة تنسي.

3-3-3- التخطيط الاقتصادي الإقليمي:

وهو أحد أقدم الأساليب يهدف أساسا إلى تنمية جوانب اقتصادية كتقليل مستويات الفجوة في معدلات الدخل بين الأقاليم المختلفة، ومواجهة بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة، فالتركيز يكون على جوانب اقتصادية .

3-3-4- التخطيط الإقليمي المجزأ:

وهو يقوم على أساس تجزئة الخطة الوطنية الشاملة إلى خطط إقليمية لتسهيل التنفيذ وضبط الإنفاق ويسمى هذا التخطيط (التخطيط من أعلى إلى أسفل) وهو يناسب حالات وجود مركزية في السلطة خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية .

3-3-5- التنمية الريفية المتكاملة:

وهي من بين الأساليب الحديثة والتي يعتمد عليها لتنمية المناطق الريفية وصولا بها إلى مستويات تنموية تتجانس مع غيرها من المناطق، حيث تعتمد على فكرة استخدام الموارد المحلية للمناطق الريفية وبمشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنموي فيها.

4- التباين التنموي في الجزائر

ورثت الجزائر باستقلالها مناطق جد متباينة من حيث تنميتها نتيجة طريقة التسيير التي اتبعتها فرنسا بدعم مناطق تواجد الأوربيين على حساب مناطق تواجد الجزائريين خاصة الأرياف، ما خلق مناطق نامية على حساب أخرى جد متخلفة أغلبها من الأرياف إضافة إلى اختلال كبير في توزيع السكان. وقد تعقد الوضع أكثر بعد الاستقلال فقد أنشأت الدولة أقطاب صناعية في بعض الولايات على أساس أن تصبح مراكز تنموية تنساب التنمية منها إلى ما جاورها، ولكن هذه المناطق أصبحت تستقطب عددا كبيرا من السكان ما تسبب في هجرة أكبر، وقد قدر عدد النازحين من الأرياف خلال السبعينات بـ 170000 شخص نازح في السنة (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 30)

طرح مشكل التباين التنموي وتخلف مناطق دون غيرها ضمن المخططين الرباعيين الأول والثاني في إطار ما سمي بالتوازن الجهوي، ويقصد به التوازن بين مختلف جهات الوطن تجسد ذلك في شكل مشاريع بنية تحتية توجه للمناطق الأكثر حرمانا لمعالجة مشكل التخلف في هذه المناطق، فقد تضمن المخطط الرباعي الأول مجموعة استثمارات موجهة لولايات وبلديات محددة تعاني من هذا المشكل في إطار سياسة محو الفوارق الجهوية، وأبرز هذه الاستثمارات: التموين بالماء النظيف (350 مليون دينار جزائري)، الاستصلاحات (60 مليون دينار جزائري)، التجهيز الاجتماعي (45 مليون دينار جزائري) وغيرها من الاستثمارات (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 236)

وفي إطار المخطط الخماسي الأول طرحت التهيئة الإقليمية كأداة لتنمية المناطق المتخلفة في الجنوب والشمال، على أساس أن إنعاش الحركة الصناعية في هذه المناطق سوف تمكنها من الاستفادة من التشغيل وارتفاع الدخول النقدية للعائلات وتحسين مستواها المعيشي وتشجيعها على الاستقرار الاجتماعي وصولا إلى تحقيق التوازن الإقليمي، وقد كانت الأداة التي برمج الاعتماد عليها في ذلك هي تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق المتخلفة عبر قناتين الأولى هي الجماعات المحلية والتي تمثل قطاع الدولة والثانية هي القطاع الخاص مع تحديد مجال نشاطه كمكمل للإنتاج الصناعي لقطاع الدولة في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والحديدية أو كمتعاقد بالباطن مع قطاع الدولة (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 30) ذلك أن النهج الاشتراكي المتبع فرض تحديد مجال تدخل القطاع الخاص بشكل كبير.

بشكل عام فإن مشاريع البرامج التنموية خلال الثمانينات قد عرقلها كثيرا انخفاض أسعار البترول بالتالي لم يحقق المخطط الخماسي الثاني الكثير من أهدافه وقد بقيت الفوارق التنموية قائمة.

في سنة 1991 م صدر مرسوم رقم 91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 م يتعلق بالتهيئة العمرانية تم بموجبه إدراج ما كان يسمى (مناطق محرومة، مناطق الجنوب، مناطق أقصى الجنوب، مناطق معزولة) وهي المناطق الأقل تنمية، تم إدراجها تحت مسمى جديد وهو (مناطق يجب ترقيتها) وهي مجموعة بلديات تحدد قائمتها وتراجع بناء على مقاييس ديمغرافية واجتماعية ومادية واقتصادية ومالية باستشارة السلطات المحلية، هذه المقاييس محددة بالتفصيل في المادة 2 من المرسوم 91-321 وفي سنة 1993 م صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، تم فيه:

- استحداث مسمى " مناطق التوسع الاقتصادي "، وهي مناطق تتكون من فضاءات جيو اقتصادية تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو متكاملة، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية أو الهياكل القاعدية المطلوب حشدتها ورفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها (الجريدة الرسمية، 1994). وتُحدد هذه المناطق بناء على مقاييس معينة هي مفصلة في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 م.

- تصنيف " المناطق الواجب ترقيتها " إضافة إلى " مناطق التوسع الاقتصادي " على أنهما " مناطق خاصة "، وخصصت امتيازات معتبرة لمن يستثمر في هذه المناطق حددت في إطار قانون الاستثمار الجديد، هدف هذه الامتيازات هو توجيه وتركيز الاستثمار في هذه المناطق من أجل تحقيق معدلات تنمية بها تفوق غيرها من المناطق وذلك لخلق الانسجام والتوازن المطلوب في التنمية. إن تقديم امتيازات للمستثمرين في المناطق الخاصة يجسد التوجه الجديد للجزائر، حيث أن سياساتها في ظل التوجه الاشتراكي كانت تقوم على التدخل المباشر بإقامة استثمارات تحت إشراف السلطات؛ بينما تدخلها في ظل نظام اقتصاد السوق هو غالبا بشكل غير مباشر عن طريق التأثير، كالتخفيضات الضريبية والإعانات ومنح القروض وغيرها من الوسائل.

تم تشخيص التفاوت التنموي في الجزائر في شكل تصنيفين لبلديات وولايات الوطن في دراسة أجريت على مجموع بلديات الوطن سنة 1996 م من طرف المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، يعطي الجدول الموالي صورة عن الخريطة التنموية في الجزائر، إذ يبدو جليا عدم توازن التنمية بين مختلف الولايات والأقاليم في الوطن.

الجدول رقم (01) تصنيف بلديات وولايات الجزائر وفق درجة التنمية بها

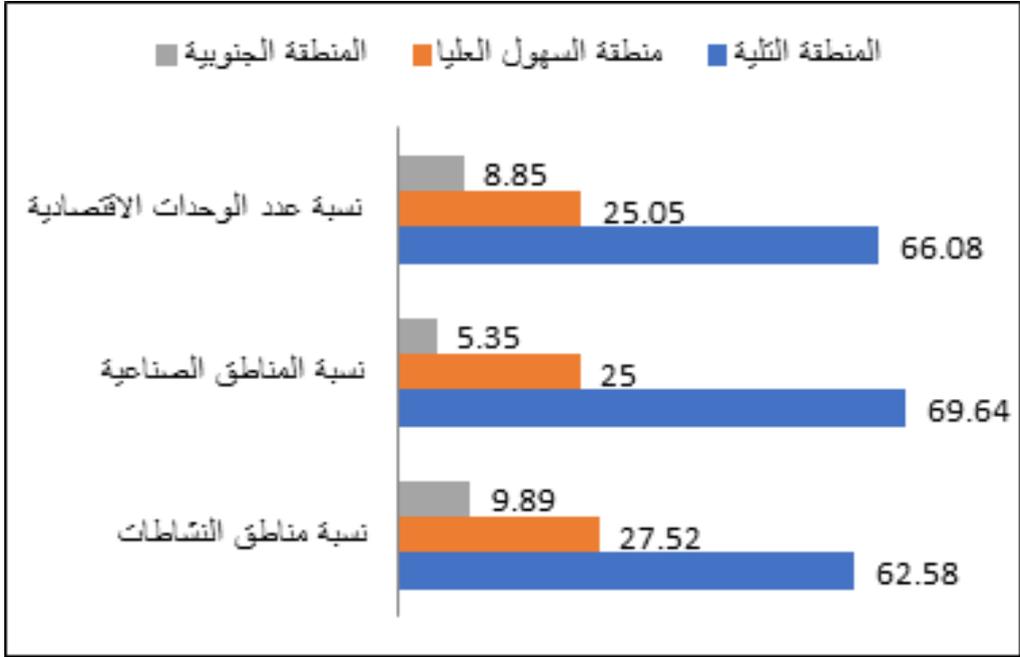
التصنيف الثاني				
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	المجموعة الخامسة
ولاية الجزائر	ولاية إيزي	13 ولاية حضرية تمثل الصناعة والنشاط الرئيسي بها وهي: بجاية، البليدة، تلمسان، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران، بومرداس، تيبازة، غيليزان، سكيكدة	23 ولاية صحراوية وهي مناطق فلاحية ورعوية : أدرار، الشلف، الأغواط، أم البواقي، بسكرة، تيبازة، تمنراست، تبسة، تيارت، الجلفة، سعيدة، سيدي بلعباس، قالمة، مستغانم، معسكر، الوادي، سوق أهراس، الدفلى، النعامة، غرداية.	09 ولايات في المناطق الجبلية والهضاب العليا يرتبط النشاط الأساسي فيها بالفلاحة و هي : البويرة، جيجل، سطيف، المدية، المسيلة، برج بوعرييج، تسمسيت، ميلة.

المصدر: خميسي مقداد ، واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990 م - 2008 م)
حالة ولاية البليدة، رسالة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 م .

حيث تشير التقارير الإحصائية إلى تركيز غالبية النشاطات والمناطق الصناعية بالإضافة إلى الوحدات الاقتصادية في المناطق التلية، إذ نجد أن ما يزيد عن 60% من النشاطات و69% من المناطق الصناعية وعن 66% من الوحدات الاقتصادية تتركز في المناطق التلية و بينما في المناطق السهول العليا تتركز فيها 27.52% من مناطق النشاطات، 25% من المناطق الصناعية و25.05% من عدد

الوحدات الاقتصادية بينا المناطق الجنوبية لا يتواجد سوى 9,89 % من مناطق النشاطات و 5,35 % من المناطق الصناعية و 8,85 % من عدد الوحدات الاقتصادية فالنشاطات الاقتصادية الأساسية موزعة توزيعا متباينا جدا كما هو مبين في الشكل أدناه.

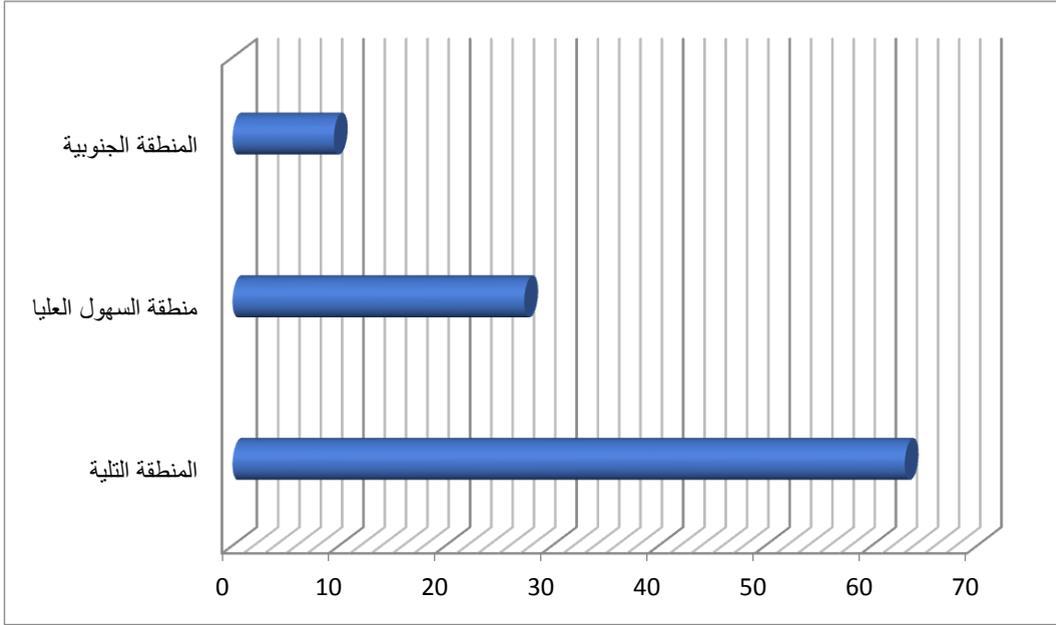
الشكل رقم (02): توزيع مناطق النشاطات والمناطق الصناعية في الجزائر حسب المناطق



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على جدول رقم 02، فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر الواقع والأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 26، مجلد 15-2018، ص: 120.

ولعل كذلك من الأسباب التي أدت إلى زيادة تباين في الفوارق الإقليمية بين الشمال والجنوب هو استمرار الفوارق الجهوية في المجال الوطني فبعد الاستقلال اتجهت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بتنمية الأقاليم المتطورة نسبيا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي لقيت دعما في الحقبة الاستعمارية من خلال استفادتها من قانون التكتل والتركز وهذا ما زاد في عمق الفوارق الإقليمية. ، وقد نتج عن ذلك تزايد حجم النزوح الريفي ، حيث يبدو بوضوح الاختلال الكبير بين المناطق الشمالية والجنوبية في الجزائر من حيث توزيع السكان بين مناطق الشمال والوسط والجنوب كما هو مبين في الشكل رقم (03) إذ ما يفوق 60% يتمركزون في المناطق الساحلية 27.37% يعيشون في مناطق السهول العليا وما يمثل 9.5% يقطنون في المناطق الصحراوية والتي تشكل حوالي 83% من المساحة الإجمالية.

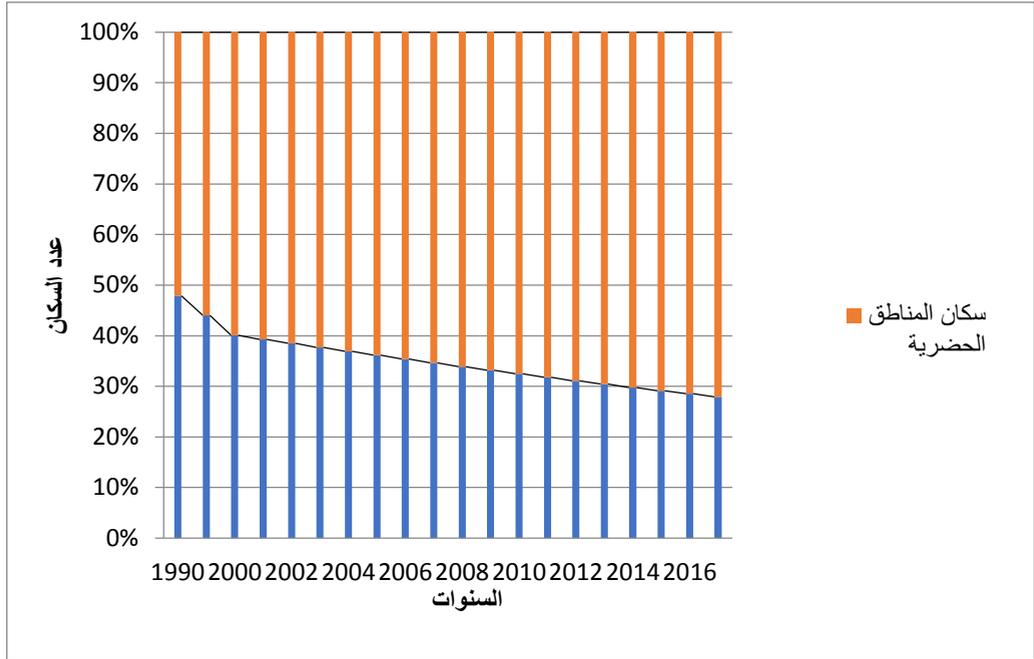
الشكل رقم (03): توزيع السكان حسب المناطق في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على جدول رقم 01 فاتح حاجي، *الجهوية في الجزائر الواقع والأفاق*، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 26، مجلد 15-2018، ص: 120.

وبالنظر لتطور أعداد سكان الحضر والريف يبدو جليا التزايد في عدد سكان الحضر مقارنة بسكان الريف كنتيجة للتباين التنموي بين مختلف المناطق، بحيث أن القاطنين في المدن الحضرية أخذ منحى متزايد فبعد ما قدر عدد سكان هذه المنطقة سنة 1990 حوالي 13,5 مليون نسمة ارتفع ليصبح 18,7 مليون نسمة سنة 2000 وأكثر من 29,7 مليون نسمة سنة 2017، بمعدل نمو قدر بـ 120,58% في سنة 2017 مقارنة بسنة 1990. بينما في المناطق الريفية فقد انتقل عدد السكان من 12,4 مليون نسمة سنة 1990 إلى 12,5 مليون نسمة سنة 2000 و11,54 مليون نسمة سنة 2017، إذ انخفض بمعدل نمو قدره 7% بين سنة 1990 و2017، والشكل التالي بين ذلك.

الشكل رقم (04) تطور نسبة سكان الريف والحضر في الجزائر من 1990-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على

احصائيات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/indicator>،
اطلع عليه بتاريخ 2018/11/15.

5- التهيئة الإقليمية في الجزائر

شكلت التهيئة الإقليمية محورا أساسيا في سياسات الحكومات الجزائرية المتعاقبة بعد الاستقلال، وقد اتخذت جهود عدة في هذا الصدد، اختلفت باختلاف طبيعة الاتجاه المتبنى في الجزائر. ظهرت التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل المخطط الخماسي الأول في إطار سياسة التوازن الجهوي المعلنة والهادفة لتحقيق تنمية منسجمة بين مختلف مناطق الوطن، وقد تم في سنة 1979م إنشاء وزارة

التخطيط والتهيئة العمرانية والتي ساهمت إلى حد كبير في وضع المخطط الخماسي الأول، كما تم تأسيس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1981م دورها تمثل في الإشراف على إعداد مخططات التهيئة العمرانية، كذلك تم استحداث المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة في نفس السنة كأداتين للتهيئة الإقليمية، إضافة إلى استحداث مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن، وفي 1987 صدر القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي شكل

الإطار العام لاستراتيجية التهيئة الإقليمية في الجزائر، وإشارة إلى الهدف العام لها جاء في المادة الثانية من القانون 87-03 ما يلي " تهدف التهيئة العمرانية إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلية والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة " (الجريدة الرسمية، 1987)، وقد ورد في المادة الثامنة منه تفصيل أكثر حول هدف التهيئة الإقليمية حيث جاء فيها " ترمي التنمية العمرانية إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها ووتيرتها " (الجريدة الرسمية، 1987)

ولكن التهيئة الإقليمية في ظل نظام اشتراكي تختلف عما هي عليه في ظل نظام رأسمالي ففي ظل النظام الاشتراكي توضع وتنفذ المخططات الإقليمية بشكل مركزي يغفل كثيرا من خصوصيات الأقاليم، ويعطي الأولوية للجانب الكلي على الجانب الإقليمي حتى بوجود مساهمة من السلطات المحلية ومهما كانت درجة اللامركزية، وهو ما عاشته الجزائر خلال فترة الثمانيات بالنسبة للتهيئة الإقليمية، أدى ذلك إلى عدم تحقيق الأهداف الموضوعية المتعلقة بتحقيق التوازن التنموي خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة نتيجة انخفاض أسعار البترول المورد الرئيسي لتنفيذ مشاريع التنمية .

بحلول التسعينات تعمق كثيرا مشكل التباين التنموي في الجزائر، فقد أدت الأزمة الأمنية أنداك إلى عزل المناطق المتخلفة أكثر وخاصة الريفية منها، نتيجة عدم توفر الأمن بهذه المناطق والذي يعد شرطا من شروط التنمية، حيث أدت تلك المشاكل إلى موجة من الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن وظروف معيشية أفضل، وهو ما أثر سلبا على كل الجهود التي بذلتها الدولة سابقا في سبيل التقليل من التباين التنموي.

إضافة إلى ذلك فإن الجزائر عاشت مرحلة انتقالية بداية عقد التسعينات حيث حصلت تحولات اقتصادية وسياسية هامة خاصة الانفتاح الاقتصادي وتغير دور الدولة في الاقتصاد، وهو ما وجه اهتمام الحكومة نحو تحديات أخرى بغية تحقيق الاستقرار المطلوب بعد هذا التحول، لذلك لم تشهد هذه الفترة اهتماما بمشاكل كالتباين التنموي لأن تلك التحديات كانت أكثر أولوية.

تم سنة 1994 إنشاء وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بموجب المرسوم التنفيذي 94-240 المؤرخ في 10 أوت 1994 ، بذلك عاد الاهتمام بالتهيئة الإقليمية إلى الواجهة، بعد أن كانت توكل مهمتها إلى وزارات أخرى كمهام ثانوية خلال فترة التحول الذي عاشته الجزائر، فتنامى الاهتمام بها تدريجيا حتى

تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها، ومؤهلاتها ومعوقاتهما.

تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم " الأقاليم الريفية " وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على أنه فضاء خاص ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة " الفضاء اللاحق للمدينة "، وهي النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلاحية تكون تابعة للمدينة، إلى نظرة " الفضاء الخاص " التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا.

تقوم سياسة التجديد الريفي على أربع برامج ولائية بالأهداف للتنمية الريفية المتكاملة (Programmes de développement rurale intégré de wilaya) حيث أن كل المشاريع التي يُبادر بها محليا تندرج في إطار هذه البرامج الرئيسية الأربعة وتسمى مشاريع جوارية متكاملة للتنمية الريفية مجمعة حسب الأهداف والبرامج (PPDRI)

projets de proximité de développement rurale intégré à fédérer par objectifs et par) (programme)، هذه البرامج هي: (اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، 2006، الصفحات 83-86)

- البرنامج الأول:

يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف فهو يختص بتحديث الأرياف خاصة فيما يتعلق بالسكن الريفي وإزالة الأحياء القصدية.

- البرنامج الثاني:

يتعلق بتنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي ويشمل كل ما يتعلق بضمان دخل بديل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع لإدخال أنشطة اقتصادية جديدة، وتقنيات جديدة.

- البرنامج الثالث:

يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي وبتثمينها، بالنسبة لحماية الموارد الطبيعية فإنه يتضمن مكافحة التصحر، حماية أحواض المنحدرات ومكافحة انجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الواحات، وبالنسبة لحماية التراث الريفي فهو يتعلق بالمباني التي تشكل ما يسمى الهندسة المعمارية الريفية (قرى، تجمعات سكنية ومباني متفرقة، المناظر التي تشكلت بمرور العصور، المنتجات التقليدية المتكيفة مع الظروف المحلية).

- البرنامآ الرابآ:

ىتعلق بءءعم القءراء البشرىة والمساءءة والءقنىة ىمكن أن ىتم ءنشىطه على المسءوى المرآزى وءءعمه على مسءوى الولىاء.

وآءءرآ سىاسة الآءءىء الرىفى فى إطار المآطط الوطنى لتهيئة الإقلىم وفق المآطط العام الآلى :

الشكل رقم (05): المآطط العام لسىاسة الآءءىء الرىفى



المصدر: من إءءاء الباءآىن بالإءءماء على:

- اللآنة الوطنىة للءنمىة الرىفىة بوزارة الفلاآة والءنمىة الرىفىة، *الآءءىء الرىفى*، الجزائر: المآبعة الرسمىة، 2006 .

آم الإنءلاق فعلىا فى البرامآ المءعلقة بهذه السىاسة فى 2009 ، ىوضآ الآءول الموالى مآموع المشارىع اللى آم صىاآها آلال سءواء آلاء سءواء من 2009 إلى 2011 .

الجدول رقم (02):

عدد المشاريع الجوارية المصّاعة والموافق عليها والتي تم إطلاقها خلال سنوات مختارة

عدد المشاريع التي تم إطلاقها			عدد المشاريع التي تم الموافقة عليها			عدد المشاريع التي تم صياغتها			وضعية المشاريع كل سنة المحاور (الأهداف)
2011	2010	2009	2011	2010	2009	2011	2010	2009	
5	30	186	23	105	260	76	248	281	1- تحسين ظروف العيش لسكان الريف
32	77	402	138	315	554	293	784	581	2- تنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي
36	55	683	204	492	972	570	1071	1051	3- حماية الموارد الطبيعية
1	11	65	9	42	105	35	115	123	4- إعادة تأهيل التراث الريفي المادي و اللامادي
74	173	1336	374	954	1891	974	2218	2036	المجموع

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، *التجديد الريفي*، الجزائر: المطبعة الرسمية، 2006.

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **réunion d'évaluation trimestrielle de la mis en œuvre des contrat de performance du renouveau rurale**, 23-24 octobre 2010.
- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **réunion d'évaluation trimestrielle de la mis en œuvre des contrat de performance du renouveau**

urale, 23-24 Avriile 2011, Disponible sur : (<http://www.dgf.gov.dz>) (consulté le 16 octobre 2018).

يظهر من خلال الأرقام في الجدول الاتجاه التنازلي لعدد المشاريع التي تم صياغتها والموافق عليها من سنة 2009 إلى سنة 2011، حيث نلاحظ تحسنا طفيفا من سنة 2009 إلى 2010 قد يرجع إلى وجود استجابة من طرف سكان الأرياف والهيئات المحلية تجاه سياسة التجديد الريفي، من خلال طرح مشاريع وأفكار لمعالجة مشاكلهم، وهو ما يعد المحرك الرئيسي لهذه السياسة، ولكن سنة 2011 شهدت انخفاضا محسوسا في عدد المشاريع المصاغة والموافق عليها وحتى التي تم اطلاقها. وبذلك فإن الأرقام المستهدفة لم يتم الوصول إليها فقد تم برمجة 12148 مشروع للفترة 2009 – 2014 في المحاور الأربعة، على أن يتم تحقيق 33 % (3976) منها في الفترة 2009 – 2010 وهو ما لم يتم الوصول إليه فقد بلغ مجموع المشاريع التي تم إطلاقها سنتي 2009 و 2010 مجموع 1509 مشروع فقط . إن معرفة سبب التراجع المذكور يتطلب دراسة معمقة تبين أسباب تراجع عدد المشاريع الموافق عليها وكذا التي تم إطلاقها.

6. خاتمة:

تعتبر ظاهرة التباين التنموي من أخطر الظواهر المهددة لجهود التنمية، وبغض النظر عن أسبابها أكانت اقتصادية، اجتماعية أم تاريخية فإن الحد من منها يعد الخطوة الأولى في أي سياسة تنموية من أجل نجاحها، والتعامل مع هذا المشكل يتعلق أساسا بفهم العوامل المسببة له من أجل تحقيق حلول جذرية، تعتبر التهيئة الإقليمية أحد أبرز الأدوات المستخدمة في ذلك حيث تقوم على معرفة الموارد والطاقات التي يتميز بها الإقليم عن غيره، وبالتالي الاعتماد عليها في التنمية، فالبرامج التنموية يفترض أن تكون مختلفة من إقليم لآخر حسب إمكانيات كل إقليم . تتسم الجزائر بتنوع أقاليمها تنوعا شديدا وهو ما أنتج اختلافا في الموارد والطاقات التي يملكها كل إقليم، لذلك فقد سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى فهم هذا التنوع ومحاولة وضع برامج تنموية تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم، وقد انعكس ذلك جليا في الإجراءات المتخذة وخاصة في القوانين الصادرة كالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، وسياسة التجديد الريفي التي تهدف لتنمية الأقاليم الريفية اعتمادا على نقاط قوتها وهي الأنشطة الفلاحية.

اعتمدت الجزائر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2001 كأداة تهيئة إقليمية للحد من التباين التنموي بين أقاليمها، وقد تضمن هذا المخطط عدة آليات لتحقيق ذلك خاصة سياسة التجديد

الريفي التي بدأ العمل بها منذ 2006، وبالنظر لما تم تحقيقه يمكن القول أن تنفيذ البرامج المندرجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يواجهه صعوبات جمة، لعل أبرزها صعوبة مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية نظرا لانخفاض مستوى الوعي لديهم بأهمية المشاركة أو لانخفاض المستوى التعليمي في بعض الحالات، الذي يصعب عليهم الانخراط في هذه البرامج بفاعلية، فكما هو معلوم فإن التهيئة الإقليمية مبنية لحد كبير على مشاركة المجتمع المحلي في صياغة البرامج التنموية المختلفة. إضافة لعدم انخراط المسيرين المحليين (مسيري البلديات) في هذه البرامج في كثير من الأحيان، وهو ما يعيق نجاحها. لذلك فإن نجاح التهيئة الإقليمية كأداة لتخفيف حدة التباين التنموي يتطلب وعيا أكبر لدى أفراد المجتمع المحلي وتضافرا للجهود أي مشاركة واعية وفعالة منهم من جهة، ويتطلب من جهة ثانية دراسات معمقة حول خصوصيات مختلف الأقاليم من حيث الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بها، بما يسمح بوضع برامج واقعية قابلة للتطبيق .

7. قائمة المراجع المعتمدة

-1

الجريدة الرسمية. (1994). الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها،، رقم 67، 14 أكتوبر 1994 ، المادة. لمرسوم التنفيذي.

2-الجريدة الرسمية.. (1987). الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 87 – 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، رقم 05، 28 جانفي 1987 م، المادة رقم 02 .

3-اللجنة الوطنية للتنمية الريفية. (2006). بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الريفي، الجزائر: المطبعة الرسمية، .

4-ثائر مطلق محمد عياصرة. (2009). ، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية،، . عمان : دار الجامد.

5-سماعيل شعباني. (1997). ، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، ، ، الطبعة الثانية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

6-صبري فارس الهبتي. (2009). ، التخطيط الحضري،، . عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

- 7-عثمان محمد غنيم. (1999). مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي . ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع،.
- 8-محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،، .، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: الجزء الثاني،.
- 9-محمد بلقاسم حسن بهلول،. (1990). الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي " مثال الجزائر "،،. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 10-محمد جاسم شعبان العاني. (2007). ، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس- نظريات وأساليب. ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع،.
- 11-ميشيل ب. تودارو. (2006). ، التنمية الإقتصادية، . الرياض: دار المريخ، : ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق.
- 12-Nicole de Montricher. (1995). L'aménagement du territoire. Paris : éditions la découverte،.
- 13- Philippe Aydalot. (1984). ، économie régionale et urbaine, .، paris : Economica.